النص السردي العربي بين الهوية والنظرية
(القراءة السيميائية عند رشيد بن مالك وعبد المجيد نوسي)

د. بن سنوسي سعاد
المركز الجامعي بغليزان
bensenoucisouad@hotmail.fr

كيف يتشكل المعنى في النص؟ وما الدلالة الكلية المؤطِّرة له؟

هي عتبة نقدية في صيغة تساؤل ظلت لفترة غير قصيرة تشغل حيز القراءة السيميائية وهي تحاول الغوص في جزئيات النص الأدبي السردي لغرض استنطاق المعنى المتخفي فيه.

ومما هو جلي أن السعي إلى وضع آليات تضبط حدود هذه القراءة قد شكّل خطوة أساسية في بناء صرح مشروع علمي قائم على مساءلة المعنى، الذي رهن حقيقة الوصول إلى القصد الدلالي بخصيصة **الاختلاف والعلاقة والبنية**، وعليه، وبغض النظر عن المردودية الحقيقية لهذا الإنجاز الذي تحقق ضمن تصور نقدي جديد، وبعيدا عن درجة استيعابه في الوسط المعرفي وتقبُّله، فإنّه قد ساهم بشكل أو بآخر في **زعزعة كيان النص** بوصفه فضاء أيديولوجيا واجتماعيا وثقافيا ينِّم عن روح لا تحدُّها حدود النظرية ولا تقيد امتدادها وسيرورتها المساعي النقدية.

من هذا المنطلق، يبدو لنا أنّ الواقع الذي يترجمه الخطاب السيميائي المغاربي يفصح في داخله عن وجود نوع من التبعية لخطاب سابق هو بمثابة أصل يتجلى في صورة منهج أو نظرية، وكونه كذلك فإنّ انتظامه من الناحية النظرية نابع من « وجود مبادئ عامة تعلقه بخطاب آخر...وهو خطاب النقد الغربي الذي يستمد قوته منه، بالإحالة والانتساب، ويتكلم بصوت فيه فراغات وانقطاعات لا تملأ إلا بصدى ذاك الخطاب الآخر أو العودة إليه واستحضاره»[1].

ومنه، فإنّ هذا الخطاب كما هو واضح في مباحثه التنظيرية لا يملك وجوده المعرفي إلا بوجود الآخر الذي يتمظهر في شكل قوة فكرية مهيمنة تفرض سلطان فلسفتها بطرق يكون من الصعب تجاوزها، إذ بموجب هذه الهيمنة أصبحت تطبيقاته – أي الخطاب السيميائي المغاربي- خاضعة لنماذج

التصورات الغربية في تحليلاتها واستنتاجاتها، وقلّما نجدها ترتكن إلى اقتباسات وإحالات لتدعم من خلالها طرحها في معالجة **نصوص عربية**.

وكما هو جلي في الساحة النقدية العربية، فقد جاءت الدراسات المغاربية كرد فعل على ذلك النزوع التقليدي الذي كان يحتكم إلى المناهج الانعكاسية، وحاولت أن تؤسس إثر ذلك لمشروع بديل يرتكز في أساسه على المعطى النصي الذي يعبُر بها من الخارج نصي إلى الداخل نصي، وقد تأطَّر سعيها بارتكانها إلى تلك الرؤى التي من شأنها إبراز شكل النص السردي في علاقاته وعملياته دون الالتفاف إلى خصوصياته الثقافية ذات البعد الأيديولوجي.

إنّ مثل هذه المساعي النقدية نجدها متجسدة في المرحلة الأولى من بداية التفكير في السيميائية السردية، والتي لم تحد عن مسلمات "**غـريماس**" المحايثة.

ومن ثم، فإنّ الإخلاص لآليات "**غـريماس**" التحليلية من قبل بعض الأقلام المغاربية سيُبيح من منظورنا إمكانية إسقاط هذا الرأي على الأنموذج النصي العربي بغض النظر إلى مدى فاعلية هذا الإسقاط ودون مراعاة لدرجة مردودية هذا المبدأ القرائي.

ولئن كانت الأبعاد التطبيقية لهذه المدونات النقدية تبحث عمّا يؤيد صحة القواعد المفترضة من "**غـريماس**" دون أن تلتفت إلى ما في النص من ظواهر مميزة خارج إطار هذه النمذجة، فإنّها بذلك ستُوقع النص السردي العربي في الوثوقية والتحجُّر، وستلُغي بالموازاة احتمالية تطور رؤاها النقدية كونها ستظل وفية للبروتوكول المنهجي.

وعليه، فلأن قدرة السميائية الغريماسية على الإمساك بالمعنى الكلي للنص، وقوة تدقيقها المصطلحي، وجبروتها اللامتناهي في فرض آليات منهجية تكون بمثابة الوسيط النقدي الذي من شأنه تسطير برنامج تحليلي تُوكل له مهمة الكشف عن المعنى النهائي في النص، تؤدي لا محالة إلى **الإلغاء الكلي لأفق القارئ**.

ولأن هذا الموقف يعدّ في حقيقة تحجيما للنص ولقدرته على أن يغرف مُعينه الدلالي من موسوعته الثقافية، فإن كل لا وعي النص الذي يعشّش في جزئيات النص كل العناصر كل القرائن كل الأمارات توضع جانبا، لأنّها لا يمكن

أن تصنّف ضمن الوظائف الكبرى، وبالتالي يسقط النص وجزء كبير من ذاكرته يضيع. على نحو ما تبرزه الترسيمة الآتية:

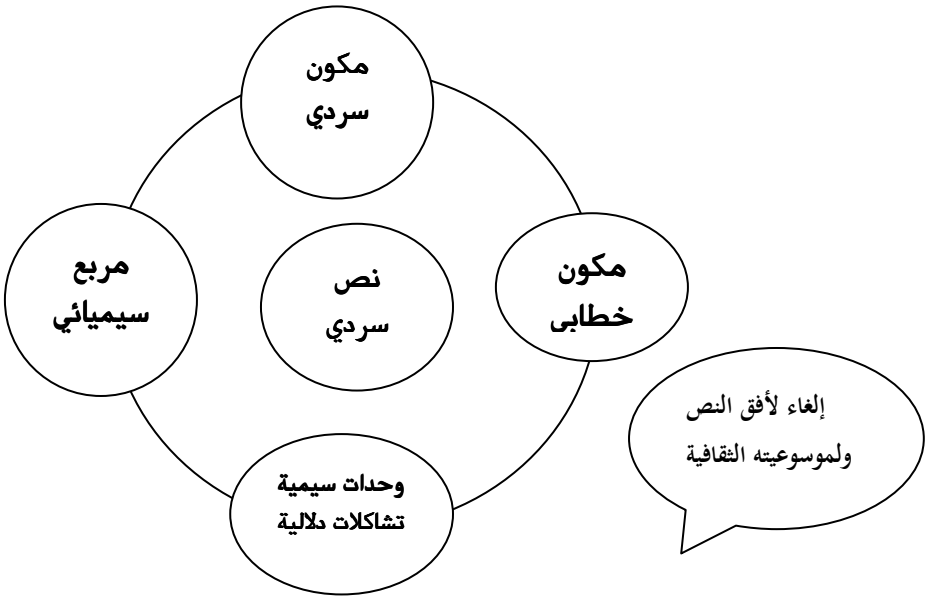

إذا حوصر النص الأدبي بمسلمات النموذج وآلياته يغدو ماديا، مجردا من ألوان أنساقه الدلالية، ولا تبرز وقتئذ خصوصية القراءة ولا بيئتها.

وعلية، فإن صرامة الخطاطة المنهجية أحالت الحدود الوصفية للنص إلى قيد ثابت، ولاشك أنّ هذا التعامل الإجرائي لا يمكن أن يفضي إلى بنى أعمق مما تشير إليه العلائق الداخلية، ليتحول أمر إنتاجية القراءة وإثبات الهوية العربية للنص السردي مستبعدا.

ومنه، ولغرض عرض ما يترجم هذا المأزق الذي وقعت فيه القراءات المغاربية لولائها المطلق للطرح **الغـربماسي ولإلغائها لخصوصية النص العربية** ، آثرنا استحضار بعض من هذه الدراسات التي تمثل هذا التوجّه، ومن بين هذه النماذج المنتخبة نذكر:

1-"رشيـد بن مـالك"في كتابه "مقدمة في السيميائية السردية".

2-"**عبد المجيـد نوسـي"**في كتابه "التحليل السيميائي للخطاب الروائي (البنيات الخطابية- التركيب- الدلالة)".

- رتابة الممارسة التطبيقية وإلغاء هوية النص السردي العربية:

1-رشيـد بن مـالك:

نّ سعي "**رشيد بن مالك**" وهو يضع اليوم أطر سيميائية تحتكم لنسقية "**غريماس**" القرائية، لا يكاد يخرج عن التعريف بصلاحية هذه الأخيرة لاستنطاق ما يمكن استنطاقه من المتون الحكائية، ليُبين إثر ذلك تلك القدرة التي تمنحها السيميائية البنوية لفهم كيفية التشكل الدلالي من حيث هو ترسيمة منتجة للنصوص في انغلاقها من دون الأخذ بعين الاعتبار علاقة هذا التشكل بما هو جمالي أو بما هو نسق اجتماعي و أيديولوجي.

إنّ هذا الخطاب الذي يمتثل فيه الباحث ترسيمة"**غريماس**" السيميائية، إنّما تجلى في شكل محاولة أو سعي جاد لاستيعاب شامل لأصول النظرية وقواعدها قصد استثمارها في مقاربة نصوص سردية عربية.

ولعلّنا لا نجانب الصواب إذا ما اعتبرنا أن معظم الآراء النقدية التي صدرت في وقت ليس ببعيد كانت تعد هذا العمل - بمعية أعمال أخرى- البديل الذي يُغني عن أي تصورات نقدية سبقته في التعامل مع النصوص السردية كونه يستجيب لمقتضيات العصر القرائية.

وفي اعتقادنا أنّ هذا الفعل إذا كان يمتلك شرعية احتوائه تصورات نظرية جديدة، فإنّه في الوقت نفسه لا يؤسس لهذه التصورات، ذلك أن طموحه لا يكاد يتجاوز مسألة الارتكان لمقولات تنظيرية ذات خلفيات إبستمولوجية غربية، وهو إذ ذاك فإنّه يكتسب سمة إعادة الآخر وإسقاطه على أدب له من الخصوصية ما تبعده عن الآخر (الغربي).

ومنه فقد تنتفي جنسية التنظيرات التي تزعم أنّها عربية مغاربية، ولا يصبح بالإمكان الإجابة عن أسئلة الأدب ذات الأبعاد الثقافية، وفي هذه الحالة لا يجوز لنا الحديث عن أي مشروع تأسيسي ما لم تتصدر مشكلة الأدب اهتماماته التنظيرية في النقد الغربي، إنّه « لا يمكن أن يكون هناك مشكل ما في الأدب إلاّ إذا كان هناك مشكل ناتج عن العنصرين المعرفي والأيديولوجي، في صلتهما بالعنصر الأول، وحل هذا المشكل ينبع من الاقتراحات المناسبة للعنصر الأيديولوجي اعتمادا على العنصر المعرفي، لأجل تغيير النظرة إلى الأدب أو تغيير هذا الأدب»[2]، وبهذا التصور الذي تُفرض فيه سلطة الأدب يكون إلزاما على الخطاب النقدي أن يقدم مرتبة الإبداع الأدبي ليستنتج بموجبها احتمالات قرائية تُجلّي ممكنات النص النسقية والسياقية.

وبذلك، فإنّ مسألة تقديم المنهج عن النص تعد إحدى أهم العوامل المنهجية التي تمثلها "**رشيد بن مالك**" في خطابه السيميائي، والتي جعلت من ممارساته التطبيقية تحيد عن الخلق والانفتاح و تقع في مأزق الرتابة والانغلاق.

يبدو أن "**رشيد بن مالك**"– ومن خلال تفحصنا لبعض أعماله- أنّه قد صاغ تنظيراته وفقا لحمل المقولات الإجرائية التي تبناها "**غريماس**" حين راح يتتبع مسألة المعنى وإنتاجه، فضلا عن منطلقاته اللسانية والشكلانية، وهو في سعيه هذا حاول أن يبرهن على تلك الأهمية التي يكتسبها هذا المشروع، وهو بصدد تجاوزه للمعوقات التي كانت تعترض طريق البحث في حيثيات المعنى.

لاشك أنّ التوجه المحايث الذي طبع أعمال "**رشيد بن مالك**"، ساهم بقسمة كاملة في صهر نموذج "**غريماس**" بتفكيره القرائي، وهو بمحاولته هذه سعى إلى الامتثال لتلك اللغة العلمية الواصفة التي تناسب من منظوره طبيعة النصوص المدروسة، وتلائم أبعادها الدلالية، والتي لها أن تثبت فعالية النظرية وقدرتها الإجرائية على الاستنطاق والتحليل.

وقد تبدّى طموحه النقدي من خلال ترجمته لمجموعة من الأعمال التي شقّت طريقها نحو التموضع وسط تلك الكتابات التي كانت توسم بكتابات التجاوز والتجديد.

إنّ مجمل ما طُرح في هذه الأعمال كان متجليا في محاولة استعراض صلاحية النموذج السيميائي في مقاربة النص السردي، فبعدما طُرحت رواية "**نوار اللوز**" لـ"**واسيني الأعرج**" كأساس للقراءة والوصف في أطروحته الأكاديمية، برزت "**قصة العروس**" لـ"**غسان كنفاني**"، و"**قصة عائشة**" لـ "**أحمد رضا حوحو**"، ورواية "**ريح الجنوب**" لـ"**عبد الحميد بن هدوقة**"، وقصة "**الأرانب والفيلة**" من سلسلة "**كليلة ودمنة لابن المقفع**"، ورواية "**الصحن**" لـ"**سميحة خريس**"، لتشكل كلها نسقا حكائيا استقرأ بموجبه "**رشيد بن مالك**" الكيفية التي ارتسمت بها المسارات السردية المتجلية والمحايثة.

ضمن هذا السياق، وعلى أساس استجلاء مكامن الإغراق في المحايثة وحصر دلالات النص في حدود ما يمليه المنهج، سنحاول تتبع إحدى هذه الممارسات التطبيقية ممثلة في مدونتة "**مقدمة في السيميائية السردية**" علَّنا بذلك نُصيب الهدف.

تشتمل المدونة النقدية على قسمين: تقصى الباحث في أولهما الأطر النظرية التي انبنت عليها سيميائية "**غـريماس**" السردية والمفاهيم الأساسية التي بلورت الإجراءات التحليلية، بينما عمد في ثانيهما إلى بسط القواعد النظرية التي يرتكز عليها النموذج في وصف النصوص من خلال معالجته لبعض المتون السردية.

من هذا المنطلق، واعتمادا على هاتين الخطوتين تمكن "**رشيـد بن مـالك**" من رسم مساره التحليلي الذي ينم عن رغبته الجامحة في التقعيد لمشروعه السيميائي، هذا المشروع الذي سيمكّنه من إثبات فعالية الإجراءات السيميائيـة -**الغـريماسية** تحديدا- في فحص القصة العربية.

إنّ طموحا مثل هذا من شأنه –اعتقادا من الباحث- أن يُجلي إمكانية «وضع الآليات السيميائية كقاعدة علمية تبنى عليها محاورة النصوص ومساءلتها وفهمها فهما يرتكز على تحليل، يستمد مشروعيته العلمية من تحديد موضوع الدراسة وزاوية النظر، ومن فرضيات البحث والتحقق منها أثناء الدراسة»[3].

ولما كانت هذه الأُطر المنهجية تعتبر من أساسيات اقتحام فضاء النص السردي، فإنّ "**رشيـد بن مـالك**" حاول – **في إطار إخضاعه النص للنظرية**- تحديد نقاط تحليلية قارة تكون بمثابة الوسيط الذي يقرِّبه من النص، والمعيار الذي يستجيب بموجبه النص لتمثلات المنهج، وقد صيغت هذه النقاط التي اعتمدها في مقاربة إحدى نصوص الروائي "**غسـان كنفانـي**" ممثلة في قصة "**قصـة "عائشـة**" على النحو الآتي[4]:

1- اكتناه التمفصلات الأساسية للنص استنادا إلى الهيئة التلفظية المؤسسة للفاعل، والقنوات التي يمر عبرها مضامينه.
2- إدراك استراتيجيات القوى المتصارعة وطموحاتها التي تجسدها البرامج السردية الرئيسية والملحقة.
3- فهم الرهانات السيميائية في القصة وضبط دورتها الدلالية .

ترتسم هذه النقاط في شكل ثلاثة اتجاهات رئيسية تحاول، وهي مجتمعة أن تنتهج مسار النموذج **الغـريماسي** من بداية تمظهره المتجلي إلى نهاية عمقه الإنيي.

إنّ هذا الامتثال يعكس بصورة واضحة مظاهر رضوخ قاعدة التحليل للمبدأ المحايث، كونه يسعى إلى تقصٍّ تحولات المسار السردي عبر التجليات الداخلية للنص، ولو دققنا النظر في صيغ العبارات التي انتهجها الباحث ليحدد بها خطوات ممارسته التطبيقية لبدا لنا هذا الرضوخ جليّا بيِّنا، على نحو ما يبينه التدرج الآتي:

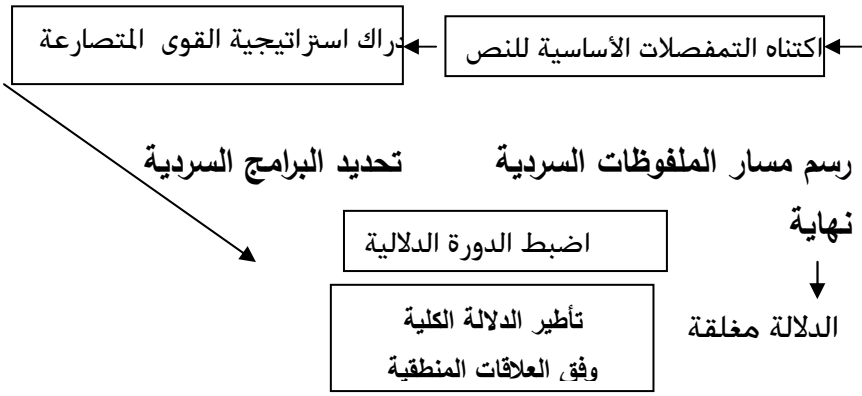

يُنبئ اعتماد هذا التدرج التحليلي من قِبل الباحث بوجود نمط تقني يمكِّنه من القبض على التجليات الدلالية المطروحة في النص، وييسِّر له تأطيرها ضمن علاقات منطقية، مما يعينه على تشكيل هندسة معينة للمعنى النهائي.

إنّ هذه الوضعية القرائية التي تحدِّد الرؤية المنهجية للباحث نراها تتعامل مع النص وكأنّه مخطّط هندسي يطرح في فضائه مجموعة من الأبعاد والنقاط المتموضعة في اتجاهات متخالفة، والمتمحورة حول بؤرة مركزية قد تكون هي موضوع القيمة، لتأتي ذات المحلل وتعمد إلى المخطط محاولة رصد تحركات أبعاده من خلال علاقاته الوصلية والفصلية التي تربطه بالبؤرة المركزية.

يمكننا أن نلاحظ ضمن هذا التصوّر التحليلي، أنّ "**رشيد بن مالك**" رغم ما أحدثه من فارق في مقاربة النص إلاّ أنّه ظلّ وفيًّا للمعطى الوصفي ومخلصا لأبعاده التحليلية التي لا تكاد تتجاوز حدود الداخل حكائي، وهو ما ساقه إلى تقييد الدلالة وربطها بالنسق المغلق.

إنّ هذه الفكرة التي ألحقناها بخطوات "**رشيد بن مالك**" التحليلية وبرمجناها على أساس لا يكاد يحيد عن النهج المحايث، تستوجب علينا قياس تفصيلات التخريجات القرائية لقصة "**العروس**" بوصفها شرحا، أو فهما، أو إعادة صياغة للبرامج السردية المؤطِّرة للقصة دون تجاوز للأبعاد الخارج حكائية، على نحو ما أملته علينا حدود التحليل وتجلياته في الممارسة التطبيقية.

إذن، تتمظهر ملامح الشرح في قراءة "**رشيد بن مالك**" لقصة "**العروس**" وفقا للتقسيم التجزيئي الذي حاول من خلاله رصد أفعال الممثلين وحالاتهم، والذي ألحقه بوصف لتحولاتهم داخل المسار السردي. ولغرض تِبيان هذا النهج لنا أن نعرض لبعض الأمثلة التي ساقها الباحث في تحليله:

تحليل الرسالة الأولى	
المقطوعة السردية (القاص)	**وصف للحالات و التحولات (المحلل)**
"ابحث معي حيث أنت عن رجل طويل جدا، صلب جدا، لا أعرف اسمه، ولكنه يلبس بدلة عتيقة ويلوح لأول وهلة كأنه مجنون"	يحتل الراوي في هذا الملفوظ مكانة مركزية تتميز بوضعه كمرسل يحفز بصيغة الأمر رياض ويؤسس فاعلا في مشروع سردي يستدرجه من خلاله إلى قبول العقد ووجوب التحري عن الرجل، غير أن البحث عن رجل نكرة يطرح إشكالا في غاية التعقيد، كيف يمكن أن يلتمس الفاعل موضوعا نكرة؟
"ماذا يمكن أن نفهم من هذا كله؟ لا شيء طبعا. فالمرء يصادف في اليوم الواحد إذا ما سار في الطريق، مائة رجل يحملون هذه الصفات، فأي واحد منهم تراني أقصد؟"	يبدو المرسل في حيرة، فهو يدرك تمام الإدراك أن رسالته غير مفهومة ويستحيل فك رموزها بهذا الشكل، وأنه يدور في حلقة مفرغة وفي وضع مضطرب لا يملك فيه /القدرة/ على التمييز والمعرفة (لا يعرف اسمه)

	تقتصر معرفته على مستوى الظاهر، العلامات الدالة على مظهره الخارجي (طويل جدا، صلب جدا...يلوح لأول وهلة كأنه مجنون) هذه العلامات غير كافية لتمييزه عن بقية الرجال، ويعترف الراوي بأن طلبه غير معقول ولا يصدر إلا عن مختل عقليا:
"لقد اكتشفت أنه محض جنون أن أكتب و أقول لك"	بدخوله في وصلة بالجنون، يدرك الراوي أنه ينسق علة وجود الفاعل رياض ومشروع تحريه، ومشروعية وضعه كمرسل.
...	...
تحليل الرسالة الثانية	
تبدأ الرسالة الثانية بانتقال الراوي من الحديث عن العلامات المميزة للرجل إلى مستوى رواية قصته الكاملة، وهو انتقال يعكس رغبته الحادة في إقناع رياض بحقيقة ما جرى.	
"معك حق ولكني أكتب لك هذه الرسالة الثانية في يوم واحد لتعرف القصة بكاملها، ذلك أني رأيت أنه صار من حقك، وقد طلبت منك مشاركتي في البحث عنه، أن تعرف ما أعرفه"	نسجل في هذا الملفوظ تدرجا في السرد يعبر عن النقلة التي يحدثها الراوي من صعيد العلامات الخاصة بالرجل إلى صعيد قصته. تتقدم النقلة كبديل لتجاوز المعيقات (المرئية) التي تحول بينه وبين معرفة العلامات اللازمة لمعرفته. فهو يخرج القارئ من منطق العلامات المؤسسة لكيان الرجل بوصفه ماهية (من هو؟) إلى منطق القصة بوصفها فعلا (ماذا فعل؟)...
يتضح عند هذه النقطة من الدراسة أن وجوب تبليغ القصة يتسم بطابع إلزامي يدخل في علاقة تضايق الحق بالمعرفة إذ بامتلاكها تتحقق شروط العقد الانتمائي (تبليغ المعرفة مقابل تقديم خدمة) ويتأسس رياض فاعلا في برنامج التحري عن الرجل، ويصير البحث منه واجبا، على هذه القناعة التي	

نفترض أنا ستكون متبادلة بين المرسل ورياض، يتأهب الراوي لذكر ما جرى:	
" لست أذكر بالضبط متى رأيته لأول مرة، لكنني أذكر تماما كيف رأيته: مثل إنسان ضيع شيئا"	تبدأ الرسالة الثانية بعودة الراوي إلى الماضي، وهي عودة، إن كانت غير مؤسسة على نقطة استدلال زمنية محددة، فإنها متموضعة في فترة تاريخية سابقة لزمن تلفظ الراوي ومؤطرة لأول اتصال حدث، على صعيد الرؤية، بينه وبين رجل يجسد وضعه ملفوظ حالة فصلي (***disjonctif***)، يتقدم الرجل إذن كفاعل حالة في فصلة (***disjonction***) إن موضوع قيمة متماه في شيء بدأ ينحسر و يتشكل تدريجيا في برنامج سردي يرمي من خلاله الرجل إلى الدخول في وصلة (***conjonction***) بالعروس.
"...وضع كفه الكبيرة على كتفي وسأل: هل رأيتها؟ رأيت ماذا؟ العروس ! ...	

وإلى نهاية القصة يستمر التحليل على هذه الشاكلة: وصف لحالة ووصف لتحوّل، تحديد علاقة الفاعل بموضوع القيمة (متصل أم منفصل)، وجود تحريك، غياب القدرة، تحقيق الإنجاز، شرح للمسار السردي: **يتضح عند هذه النقطة – في هذا الملفوظ ينصب الراوي – يحتل الشاب موقع فاعل حالة...-غير أن هذا الفاعل ملزم...- يؤكد الراوي في بداية هذا المقطع...- يؤسس في هذه المقطوعة السردية ضمير الغائب هو (الرجل) فاعلا في برنامج ملحق...- فحصنا البرنامج السردي للضابط في علاقته بالعجوز، بقي لنا أن نديم النظر في علاقة الضابط بالرجل ونعالج التطورات التي متنها...**

إنّ هذا البسط التحليلي يعد فحصا ومعاينة، وهو تأليف قصصي بِلُغة المحلِّل وببرنامج القاص، هو ببساطة **نص ونموذج وتحليل**، بل هو وصف مجرد يُلغي الخارج حكائي، يلغي الأنساق الثقافية والأيديولوجية والاجتماعية، وينتصر للبرامج السردية والعلاقات المنطقية والتشاكلات الدلالية.

ضمن هذا الإطار المنهجي، يُموضع "**رشيد بن مالك**" مرة أخرى قصة "**عائشة**" لـ"**أحمد رضا حوحو**" ليصرِّح من خلال دراسته لها: أنّه يسعى إلى فحص "**عائشة**" باستجلاء العناصر السردية حسب ظهورها في النص وتحديد الحالات والتحويلات التي تحكم بنية الخطاب السردي[5]، ولذلك فقد تكون الاعتبارات النظرية التي صاغها تفسيرا منه للنموذج المتبع، هي التي شكَّلت نقطة ارتكاز استند إليها في التعامل مع قصة "**عائشة**".

لقد عمد "**رشيد بن مالك**" في سياق هذا التحليل إلى التأكيد على فحص طبيعة التحويلات المبرمجة في بنية القصة، فخلُص إلى وجود تحويلين أساسيين، أحدهما وصلي يخضع فيه الفاعل للانتقال من حالة فصلة بالموضوع إلى حالة وصلة عنه: ف n م ← فu م، والآخر فصلي، يتحول فيه الفاعل من حالة وصلة إلى حالة فصلة: ف u م← ف n م، هذا ولئن كانت هذه التحويلات تعكس مسار العمليات السردية من منطلق علاقات العوامل بعضها ببعض، فإنّ تمظهرها لن يتم القبض عليه إلاّ بتتبع الهيكل الخطابي الممثل لها، والذي سيفضي بالباحث – كما يتصور- بتحديد الدورة الدلالية المؤطرة للقصة[6].

وامتثالا لهذا الضرب، تتمظهر مقاربات "**رشيد بن مالك**" مع باقي المتون السردية، وكأنّنا في هذا المقام نستحضر تصور "**بروب**" الذي قاده إلى استنتاج مجموعة من الثوابت و المتغيرات، فما نجده ثابتا في تحليل"**رشيد بن مالك**" هو النموذج وطريقة التحليل، فضلا عن عملية الإسقاط والإخضاع (التقطيع السردي – تتبع الحالات والتحويلات – ضبط الدورة الدلالية)، أمّا ما هو متغير فنجده متمثلا في الأحداث السردية التي تلتقي عند نقطة العلاقات المنطقية برغم اختلافها.

ومن ثم وبهذا السعي، فإنّ درجة فهم النصوص عند الباحث تبقى – في اعتقادنا- مرهونة بمدى قراءتها من الداخل، والحفر في بنياتها العميقة لرصد تجلياتها الدلالية التي تبقى أسيرة تلك الفرضيات التي تحتِّمها علاقات المربع السيميائي.

إنّ الذي لا يمارَى فيه، أنّ دراسات "**رشيد بن مالك**" حاولت أن تستكشف طرق تشكلات المعنى استثمارا للعوالم الداخلية للأثر السردي، ولكنها في الوقت نفسه ألغت فعالية القارئ الإنتاجية، التي لا تقف عند حدود اكتشاف المعنى بل تتعداها إلى المشاركة في تطوير هذا المعنى، كما أنّها برمجت

النص وحدّت من سيرورة دلالاته اللامتناهية، ومن تمظهر أبعاده السياقية المرتبطة بالأنساق الثقافية، وبهذا النهج نحسب أنّ تصوره للمعنى يكمن في كونه قابعا في النص وقابلا للإدراك والتأطير، وهي إذ ذاك فإنّها تراوضه (أي المعنى) وتعمد إلى إظهار قدرة النموذج **الغـريماسي** على اكتناه عمقه وتيسير تحديد تحركاته.

ويحق لنا في هذا المجال أن نرجع طبيعة قراءة الباحث النمطية إلى الخضوع التام لمفاهيم "**غـريماس**" وجهازه الإجرائي، فإن كان قد أقرّ في لغته الواصفة بضرورة « عزل كل ما له علاقة بالأنتولوجي والميتافيزيقي والنفسي...الخ قصد تأسيس سيميائيات صلبة ذات صرامة علمية وتناسق منطقي»[7]، فإنّ هذا الأمر لن يكون غريبا على مبادئ "**رشيـد بن مـالك**" النقدية التي تمتثل للنموذج والإجراء.

2- عبد المجيـد نوسـي:

تمثل الباحث "**عبد المجيـد نوسـي**" المنحى الذي ارتسمه "**رشيـد بن مـالك**" في مدونته النقدية، حيث تعقب هو الآخر خطوات "**غـريماس**" المنهجية، إذ عمد من خلال دراسة له أنجزها حول رواية "**اللجنـة**" لـ "**صنـع الله إبراهيـم**" من منطلق القراءة السيميائية[8] إلى انتهاج كل الشروط والمستلزمات الإجرائية التي تفرضها النظرية **الغـريماسية** لغرض استوفاء حق تمثلها النظري، ولعلّ هذا ما جاء على لسانه في بداية تقديمه لمدونته، حيث يقول: « إنّ المرجعية النظرية التي سنستند إليها في تحليل رواية **اللجنـة** فهي السيميوطيقا السردية ممثلة في أعمال المدرسة الفرنسية وخصوصا أعمال "**غـريماس**"، ونهدف على هذا المستوى إلى تبني المنهج السيميوطيقي برمته، وهذا يدل على أنّ العمل لن يتوقف عند الاستثمار الانتقائي لمستوى من مستوياتها مثل المستوى العميق أو المستوى العاملي أو لمفهوم من مفاهيمها الإجرائية مثل المربع السيميائي أو التشاكل، ولكنّه سيستثمر معطيات النظرية في تعالق كل مستوياتها »[9].

إنّ هذا السعي الذي تمثل فيه الباحث معالم نظرية "**غـريماس**" السيميائية سواء أكان هذا على مستوى التمثل التأصيلي ذو منطلقات إبستيمولوجية ومنهجية أم على مستوى الأدوات الإجرائية، جعل الباحث ينساق وراء تلك التراتبية الآلية التي تخضع النص للمعاينة والفحص، انطلاقا

من مستوى التركيب السردي مرورا بمستوى التركيب الخطابي، وانتهاء بالمستوى المورفولوجي العميق، كل هذا أسعفه على طرح الأبعاد الإجرائية في تطبيق أدوات السيميائية السردية ومفاهيمها على النص الروائي، إذ يقول: « إنّ استناد التحليل إلى المنهج السيميوطيقي برمته، قادنا إلى محاولة القيام بتحليل شامل من الناحية المنهجية، حيث حلّلنا خطاب الرواية في ضوء النموذج العام لسيميوطيقا السرد واقتراحاتها بخصوص التحليل [...] وإنّ استثمار مفاهيم المسار التوليدي برمته لا يخلو من أهمية بالنسبة للسيميوطيقا السردية كونه يقتضي تحديد متن موحد مثل رواية "اللجنة". إنّ المتن المحدد يسمح بإنجاز التحليل الشامل والتفصيلي الذي يرصد كل مكونات الخطاب حيث ينظر للخطاب في أفقيته محللا العلاقة بين المقاطع والمسارات التصويرية والأقوال»[10].

استنادا إلى هذا التصور، جنح الباحث إلى ضبط مسار ممارسته التطبيقية، محاولا من خلالها إبراز مدى نجاعة النظرية **الغريماسية** في استقصاء معطيات النص الدلالية، وكونه أثبت ذلك في تحليله الذي أخلص فيه للتوصيف التقني، فإنّ ذلك دليل واضح على التزامه بالمقتضيات التي يتطلبها التماسك المنهجي للسيميائية السردية، وإسقاطها على النص الأدبي، ممّا يؤكد مرة أخرى مكمن السقوط في الحرفية والميكانيكية التحليلية.

ومن الواضح أنّ مثل هذه المساعي التي تؤمن بفكرة القبض على جوهر الدلالة بتمظهرها الكلي، من شأنها - في اعتقادنا- أن تؤدي إلى تغييب التعدّد في قراءة النص نفسه، ممّا يعكس إمكانية السقوط في الحتميات والمسلَّمات التي تفرضهما قوانين الرياضيات.

إنّ الإقرار بمأزق هذا النزوع القرائي لا يصدر عن متصور ينتصر للرفض المسبق لكل مجهود يأتي في صورة امتثال للآخر، ولكن نحسبه نابعا من التساؤل عن مشروعية غلوّ هذه الممارسات التطبيقية في التحليل المحايث والنظرة المغلقة، وهو واقع لا نعدمه في **ثقافة التبعية**.

ولكي يغدو هذا التقدير شعارا رسميا – ولاسيما عندما تكون القراءة انتقادية– فإنّه يكفي أن نبرهن على أنّ أسئلة النص الأدبي بما فيه السردي لا تقبل بالجواب النافذ، ولا تسمح بأن تكون طرفا أو قطعة من متحف الآثار الماضية، إنّها ببساطة ترفض الميكانيكية الإجرائية والوصفية الحرفية وتنادي بالدينامية والحركية والاحتمالية.

الهوامش:

- محمد الدغمومي، نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999،ص 295.

[2] - المرجع نفسه، ص 300.

[3]- رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، ، دار القصبة للنشر، الجزائر، طبعة 2000، ص 49.

[4] - المرجع نفسه، ص51.

[5] - ينظر: رشيد بن مالك، المرجع نفسه، ص.ص 72-93.

[6] - ينظر: رشيد بن مالك، المرجع نفسه ، ص73.

[7] - *A. Hénault, narratologie sémiotique générale, les enjeux de la sémiotique, 2 éd, PUF, Paris, 1983, P205.*

[8] - عبد المجيد نوسي، التحليل السيميائي للخطاب الروائي – البنيات الخطابية، التركيب، الدلالة -، شركة النشر والتوزيع – المدارس – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2002.

[9] - عبد المجيد نوسي، التحليل السيميائي للخطاب الروائي ، ص 5.

[10] - المرجع نفسه، ص 8.